

تعددية الأطر التعاونية كآلية للحد من الهجرة غير الشرعية

في إطار مساعي الجهود الإقليمية وعبر الإقليمية

The plurality of cooperative framework as mechanism to curb illegal immigration with the framework of regional and Tran's regional

وداد مريمش *

جامعة جيجل - محمد الصديق بن يحيى ، (الجزائر)

Widad.merimeche@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 18-07-2025 تاريخ القبول: 2026-04-18 تاريخ النشر: 2026-05-19

ملخص:

اهتمت المجموعة الدولية الإقليمية وعبر الإقليمية في البحث عن حلول جوهرية لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية انطلاقا من تكثيف الجهود في إطار السياسات الأمنية للمجموعة الأوروبية والأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي حيث تهدف هذه الدراسة البحثية إبراز الجهود الدولية والإقليمية التي من خلالها يتم البحث المستمر والمتواصل عن حلول واقعية جسدها في مبادرات تعاونية ثنائية يركز بعضها على التعاون الشرطي والبعض الآخر على التعاون الأمني الإقليمي وعبر الإقليمي.

كلمات مفتاحية: الهجرة غير الشرعية; الأمم المتحدة; الاتحاد الإفريقي; لاتحاد الأوروبي; الاتفاقيات الثنائية

Abstract:

The international, regional and trans regional- community has been interested in finding fundamental solutions to address the phenomenon of illegal immigration, based on intensifying efforts within the framework of the security policies of the European Community, the United Nations and the African Union This research study aims to highlight the international and regional efforts through which the continuous and ongoing search for realistic solutions is carried out, embodied in bilateral cooperative initiatives, some of which focus on police cooperation and others on regional and trans- regional security cooperation.

Keywords: Illegal immigration, United Nations, the African union, the European Union, Bilateral agreements.

مقدمة:

على مدى العقود القليلة الماضية اعتمدت الدول الأوروبية سياسات تعددية للتصدي لحركة المهاجرين غير الشرعيين من خلال خلق عدد كبير و بشكل متزايد من المتطلبات الملموسة وتكثيف الرقابة على الحدود الخارجية بشكل مستمر لمواجهة هذه الظاهرة، التي تعتبر هذه الأخيرة ظاهرة معقدة الى حد بعيد لارتباطها بالعديد من الأشخاص وطبيعتها غير النظامية التي تشكل مخاطر على سلامة وحرية وحقوق الأشخاص المعنيين، وهي حركة دولية تتعارض مع قوانين الهجرة، وقد تسلط الدول الضوء على أهمية إتباع نهج استباقي ووقائي لمعالجة ظاهرة الهجرة الغير شرعية، ففي السنوات الأخيرة كثفت المجموعة الدولية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الرقابة الداخلية على المهاجرين الغير شرعيين وتم توجيه الابتكار سياسة جديدة للسيطرة عليها بطرق مختلفة، عبر وكالاتها على الحدود الخارجية كالوكالة المتخصصة (فرونتكس) هذا من جهة ، ومن جهة اخرى تطبيق سياسة الترحيل وغيرها ، كما قدم الاتحاد الإفريقي أيضا مساهمة كبيرة من خلال صياغة إطار عمل استراتيجي لسياسة الهجرة و التصدي للتحديات التي تطرحها هذه الظاهرة و القضايا ذات الصلة في الاجندات الوطنية و الإقليمية للأمن و الاستقرار .

تأتي هذه الدراسة لتوضيح الدور البارز والعمل والتنسيق الأمني الاستراتيجي والجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي وخاصة عبر تجسيد جملة مساعي الاتحاد الأوروبي ممثلة في مكافحة الظاهرة وتشديد الإجراءات الصارمة باعتماده على آليات أمنية ودفاعية على الحدود الخارجية، والتي بلورتها في إطار سياستها الخارجية مع الدول الأعضاء في الاتحاد وغير الأعضاء، وإبراز مساهمة الاتحاد الإفريقي في قضية الهجرة بالرغم من الصعوبات والتحديات التي يواجهها، وبهذا الشأن نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية الآليات الأمنية الإقليمية والدولية في التقليل من تهديد الهجرة غير الشرعية بما يساهم في زيادة درجة التنسيق الاستراتيجي الأمني؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأمثلة الفرعية التالية:

فيما تتمثل الجهود الأمنية والاستراتيجيات الدولية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة؟

هل مساهمة وكالة حماية الحدود الخارجية فرونتكس كافية إلى حد بعيد في ردع تهديد الهجرة غير الشرعية في منطقة دول شمال إفريقيا؟

*هل ألزمت كل من الدول الموقعة على اتفاقيات الثنائية بعملها الاستراتيجي لمواجهة هذه الظاهرة؟

للإجابة عن هاته الإشكالية والأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

-- بالنظر إلى حالة التدفقات الهائلة للمهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط وعبر دول شمال إفريقيا نحو أوروبا أولت مجموعة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اهتماما بالغا بالظاهرة ما انعكس عليها بتطوير آلياتها الأمنية وتكثيف الرقابة على حدودها الخارجية.

ضعف التنسيق الاستراتيجي الأمني بين الدول المصدرة والمستقبلة لتدفقات الهجرة غير الشرعية، أدى إلى استمرارية الظاهرة واستفحالها خاصة في الآونة الأخيرة بسبب الظروف الاجتماعية وظروف البيئة الدولية.

1.. المحور الأول: مقارنة معرفية نظرية حول ظهور مفهوم الهجرة غير الشرعية.

ان عودة ظهور اشكالية الهجرة غير الشرعية تزامنت في الغرب مع دول أوروبا وأمريكا مع نهاية الحرب الباردة، وتم التركيز على التهديدات الناشئة والاستجابة لها والتي برزت في الدراسات الأمنية كالتحديات البيئية والهجرة غير الشرعية وتم إدراجها في جدول الأعمال الأمني لتقديمها على أنها تمثل تهديدا للأمن وتحقيق مزيدا من الموارد للسيطرة عليها (Sott D, 2009, p15).

كما نجد العديد من الأسباب مجتمعة تؤدي إلى تفاقم الظاهرة حيث نجد الظروف الاجتماعية المتدهورة، التهجير القسري، النمو الديموغرافي، وظهور عجز في تلبية الاحتياجات الضرورية للمواطن ونخص فرص العمل ومحدودية الوصول إلى الحماية الاجتماعية، (Greziano da Silva, 2017, p100) والصراعات العرقية أيضا مما يعطي دفعا كبيرا نحو التزوح السكاني بنسبة كبيرة منهم الدخول إلى دول الجوار بشكل غير الشرعي (chappel and others, 2011, p04).

والتي باتت هذه التدفقات من شمال إفريقيا عبر البحر الأبيض المتوسط نقطة انطلاق مهمة في أجندات السياسة الدولية وخاصة جدول أعمال الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية سواء على الصعيدين الإقليمي والدولي وبهذا الشأن ارتأت صياغة حلول كآلية أمنية لحماية حدودها الخارجية وتوقيع اتفاقيات مع البلدان الأصلية لمجابهة الظاهرة والتقليل من حدتها.

1.1. مفهوم الهجرة غير الشرعية:

أولا: سنتطرق إلى تعريف الهجرة غير النظامية بمعناها الواسع والمتمثل في أنها حركة دولية أو إقامة تتعارض مع قوانين الهجرة ونتطرق الى التعريف بالمعنى الضيق الذي يركز على العملية الفعلية للهجرة وعبور الحدود

دون سلطة أو انتهاك شروط دخول دولة أخرى أو بلد آخر ويشمل هذا التعريف جميع الرحلات التي تمت بين شمال إفريقيا وأوروبا. (hass، p13)

ولابد التطرق إلى الهجرة العابرة والتي تعبر عن حركة الأشخاص الذين يدخلون مواطن الأقاليم، حيث تبقى فترة محدودة للعمل أو التعليم وهي مفهوم شائع لاستخدام في سياق الهجرة غير الشرعية من غرب أفريقيا إلى شمال إفريقيا وتكون أكثر عمومية. (p14، ibid)5

2. المنظمات الدولية ودورها في مكافحة تهديد الهجرة غير الشرعية.

وفي هذا السياق نذكر الأطر والجهود التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة كالتالي :

تثير الهجرة غير الشرعية عبر البحر قضايا متكررة في القانون الدولي مثل عدم قدرة بعض الدول على إجراء مراقبة فعالة لإقليمها البحري وعبر أراضيها. (Neri, 2021)6

واعتبرت هذه الظاهرة من أخطر التحديات الأمنية وذلك حسب موقف منظمة الأمم المتحدة حسب ما أكده "كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة في العديد من المحافل الدولية بقوله: الظاهرة مشكلة حقيقية تتعاون الدول بالزامية فيما تبدله من جهود لمجابهتها كما يجب أن تكون ممارسة الاستراتيجية على أوسع نطاقاً وجزء منها. (الشيشني، 2021).

2. 1.. الجمعية العامة للأمم المتحدة: كما سبق وان أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتحديد المجتمع البحري من العدد المتزايد من الحوادث المأساوية التي وقعت خلال السنوات الأخيرة في عرض البحر الأبيض المتوسط، وأدركت الدول الأخرى أن هناك حاجة للحفاظ على الطابع المطلق لنظام البحث والإنقاذ. والعمل على تعزيز التعاون الدولي في مواجهة الهجرة غير الشرعية في البحر والتي تواجه عدم كفاية القواعد والجهات الفاعلة في مكافحة الظاهرة في البحار، والتي بدورها حاولت العديد من الدول التغلب على هذا القصور من خلال التعاون الثنائي الإقليمي، وعلى أساس معيار القرب الجغرافي والتي تتكيف مع القضايا المحلية للمادة 17 من بروتوكول باليرمو8 (neri, 2021, p)

2.2... الأمم المتحدة اللجنة العالمية للهجرة الدولية:

تؤكد على فكرة أن الهجرة غير الشرعية لها العديد من النتائج السلبية ليس بقليلة على المهاجرين أنفسهم أيضا تبقى تهديدا للتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي كما يمكنها أن تخلق الكراهية لأجانب، والأكثر صعوبة بجعل قضية الاندماج مع المهاجرين النظامين، لن تنجم هذه الظاهرة عن السياسات التقييدية بل يجب بدل الجهود لمعالجة الظروف الجذرية التي تدفع أساسا للهجرة غير الشرعية . (GCIM, 2005, p04)

من جانب آخر اقترح الأمين العام للأمم المتحدة الإنشاء الفوري لجهاز رفيع المستوى بين مجموعة مشتركة من المؤسسات لتحديد الوظائف المشتركة بين الوكالات وهذا يضمن التسهيل ومزيد من التماسك والاستجابة

والفعالية المؤسسية للتحديات التي تطرحها المجموعة الدولية خاصة بموضوع الهجرة غير الشرعية.
(United Nations,2006 ;p121)

2...3..... منظمة العمل الدولية: ومن جانب آخر نجد منظمة العمل الدولية والتي تؤكد أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة إنسانية ناتجة عن ثغرات لا بد من سدها من خلال إتباع خطة عمل استراتيجية قائمة على أسس اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وتعليمية تؤدي إلى تحقيق المصادر المنتجة لليد العاملة التي تعتبر مصدرا للهجرة السرية. (محمد وآخرون، ص 93).

ومن بين أهدافها نذكرها تعزيز الحقوق في العمل، تشجيع فرص العمل اللائق تعزيز الحماية، وترتبط معظم الهجرة الدولية بشكل مباشر أو غير مباشر بسوق العمل.

كما شاركت المنظمة في تنظيم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة ومعهد الأمم المتحدة الدولي البحث والتدريب بشأن الهجرة (ibid, p79).

كما دعت معظم اتفاقيات العمل الدولية على بعد الحق في التشغيل وإحدى هذه الاتفاقيات هي اتفاقية رقم 79 لعام 1949 بعنوان الهجرة من أجل العمل. (فريزة، 2014، ص 258).

نتطرق إلى فرع آخر متمثل في منظمة العفو الدولية والتي وضعت مشكلة الهجرة من اهتماماتها الواسعة حيث أصدرت سنة 2004 تقريرا يحمل عنوان من أجل برنامج عملي دولي لحقوق الإنسان وتعزيز لحقوق اللاجئين والمهاجرين، فالواقع يثبت أيضا تدفقات متزايدة لعدد المهاجرين عبر الحدود وبطريقة غير شرعية. (حمدي، ص 18).

وحسب المنظمة فإن إجراءات الاستعجال المطلق في الترحيل بخصوص المهاجرين غير الشرعيين لأسباب تتعلق بأمن الدولة تداعيات تضرب لجاليات العربية والإسلامية (shaima, 2020, p166).

(UN FDA and IOM, p77)

3.. الاتحاد الإفريقي كإطار إقليمي لسياسة الهجرة:

أظهر الاتحاد منذ إنشائه التزاما قويا بالمضي قدما في التنمية في جدول أعمال إفريقيا من وجهة نظر محتملة، حيث يولي أيضا أهمية كبيرة للهجرة، حيث الجزء الأكبر يحدث داخل القارة الإفريقية نفسها على الرغم من زيادة الهجرة من دول فردية أو مجموعة إقليمية معينة موجودة خارج حدودها القارية، وشهد العقد الأخير موجة من الأطر حول الهجرة على التركيز على إفريقيا والعلاقات في الاتحاد الأوروبي والأفريقي، وقضايا الهجرة التي تعني كل الأطراف وتلزمها، وقد اعتمد الاتحاد الإفريقي لإطار سياسة الهجرة في عام 2006 في بانجول عن تبني مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية للقرار 614 في

الدورة العادية في لوساكا وفي زامبيا 2001، والذي نص على صياغة عمل استراتيجي لسياسة الهجرة في إفريقيا التي عقدها مؤتمر القمة ووافق رؤساء الدول: تهدف كما سبق وأشرنا إلى وضع إطار عمل استراتيجي لسياسة الهجرة والتصدي لمختلف التحديات التي تطرحها الهجرة غير الشرعية وضمان اندماج الهجرة والقضايا ذات الصلة في الأجندة الوطنية والإقليمية للأمن والتعاون، والعمل من أجل حرية الأشخاص وتعزيز التعاون

داخل الإقليم في المسائل المتعلقة بالهجرة على أساس عمليات الهجرة المعمول بها على المهاجرين في تنمية بلدانهم (John, 2012, p171) .

وبحضور 50 دولة إفريقية تكونت من خبراء وأوروبيين لإطلاق التعاون الإفريقي المشترك كما سبق وأشرنا في المؤتمر المنعقد سنة 2006 وذلك بضرورة معالجة الوضع والدعوة إلى تقديم المساعدات المادية من أوروبا لتجسيد أسس الرقابة الأمنية على الحدود الخارجية للحد ومنع تدفقات المهاجرين غير الشرعيين من جنوب إفريقيا مروراً بشمالها وصولاً إلى الضفة الأخرى. (فتحي، 2020، ص100).

وتتمثل صور وجهود التعاون بين الدول الإفريقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ومجابهتها بشتى الطرق ويتجلى ذلك في -التعاون الأمني والعمل على تشجيع المبادرات والترتيبات الأمنية لتحسين المستوى المادي لسكان الحدود. -التنسيق وتبادل المعلومات والتعاون بين الدول الإفريقية خطى ذات فعالية للتصدي لهاته الظاهرة المستمرة والمتواصلة. (المرجع نفسه، ص100)

هذه من جهة أخرى نجد الآليات التي انتهجها الاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية ممثلة في إن الأساس المنطقي للتعاون الأوروبي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية تكاد مكافحة العبور غير النظامي للحدود يتطلب تعريف ومقاربات مشتركة وآليات فعالة. (Astrid, 2015, p11)

3.1 مراقبة الحدود الخارجية: ينظر الى التعاون في مجال مراقبة الحدود الخارجية بالإجراء المرافق كآلية مصممة للتعويض عن فقدان السيطرة من طرف الدول الأوروبية على حدودها الداخلية، تم تطوير السياسات المشتركة كنتيجة طبيعية لتخفيض الضغط على الحدود الداخلية التي حدثت خلال القانون الأوروبي الموحد، والذي ينهي على حرية تنقل الأفراد والأشخاص بين دول الاتحاد الأوروبي والتي طبعت كل هاته الإجراءات اتفاقية شنغن (Astred, 2015, p12) والتي تضم هذه الأخيرة دول البنيلاكس واتخذت بالفعل سنة 14 جوان 1985 زمام المبادرة وأنشأت آلية تعاون لهذا الشأن خارج نظام الاتحاد الأوروبي، وأنتجت الآلية سياسات وتأثيرات مشتركة والتعاون الشرطي بمختلف أشكاله، والتي أصبحت الفاعل الأساسي في وقف زحف تدفقات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا (Jons, 2002, p72) .

وقد شمل النهج العام للاتحاد الأوروبي في توازن وإدارة تدفقات المهاجرين بشكل فعال إلى تطوير السياسات، وإقامة عمل مشترك وتجسيد كل الخبرات بشأن هذه الظاهرة (Européen commission, 2012, p13) كل هذه المعطيات الأمنية الجديدة دفعت دول الاتحاد الأوروبي لاعتماد اتفاق مكمل لاتفاق شنغن يدعي بالاتفاق الإضافي لشنغن 19/06/1990 ومن المؤكد أن استراتيجية نظام شنغن يجعل من الممكن الفرز في أصل وانعدام التدفقات المحتملة، كما يبدو أن تأشيرة شنغن تشير إلى تنفيذ "شرطة عن (shaima ;op cit, p 119) بعد

وحسب هوريا بن توهامي مولينو يقر بأن رؤيته للعالم الذي يعيش فيه المهاجرون تم تغييره عن طريق العنصرية بمجرد حقيقة تأتي من مكان معين وسياسة تأثير شنغن كأداة لإزالة غير المرغوب فيه . ومن جانب آخر قد تم تعزيز الحدود الاستراتيجية بالحراس، وأبراج المراقبة وأحدث التقنيات مثل أجهزة المسح بالأشعة تحت الحمراء. (Denis, 2007, p1592).

4.. وكالة فرونتكس كآلية وقائية فعالة للاتحاد الأوروبي لمنع تدفق الهجرة غير الشرعية.

ولم ينعكس دور وجهود الاتحاد الأوروبي عند حدود توحيد السياسة الخارجية بشأن الهجرة بل أنشأ وكالة خاصة بحفر السواحل ممثلة في فرونتكس سنة 2004 والتي بدورها تقوم بتقديم المساعدة المتبادلة مع المسؤولين لتعزيز ضوابط الهجرة فيتمركز خبراء الشركة والحدود في معابر برية حساسة وتمثلت أهم نشاطاتها في العمليات البحرية إلى حد بعيد وهي تتخذ شكل نشر الدوريات المشتركة، طائرات المراقبة، والموارد البشرية على الطرق التي يسلكها المهاجرين السريون، خاصة تحركاتهم من إفريقيا وجزر الكناري مروراً بإيطاليا وليبيا، adel,2009,p128 مثلاً بين عامي 2003 و 2005 أثناء العمليات، فالوكالة تعمل في إطار إقليمي أي التعاون الثنائي مع دول الجوار المعنية بذلك (Ibid,p131).

ونجد أيضاً في سياق الحديث عن هذه الوكالة أنها مسؤولة عن تحليل المخاطر وإبلاغ الدول الأعضاء بتحركات الهجرة على الحدود الخارجية حتى 2007 يتم إجراء تحليل مع اليوروبول (Adel,op cit,p 134). كما توفر الوكالة إطاراً للتعاون بين الدول الأعضاء وتمكنها من احتواء الأجانب في مناطق المنشأ أو العبور. (Ibid, p135)

وفي سنة 2007 عدل المجلس الأوروبي لائحة 2004/2007 لزيادة قدرة الوكالة فرونتكس على الاستجابة الفورية لتوفير الموارد البشرية وتم تشكيل مجموعة حرس الحدود حوالي 600 نهاية 2008، ولم يطلب أي دولة نشر القوات كما تقترح في نفس السنة المفوضية الأوروبية إنشاء (Eurosur) باعتباره إطار عمل وهو تقنية لمساعدة سلطات الدول الأعضاء على العمل بفعالية في المستوى المحلي الذي يتم إصداره على المستوى الوطني للتنسيق على المستوى الأوروبي والتعاون على دول العالم الثالث، من أجل الكشف والتعرف وتوحيد المكان أو الوجهة والقبض على الأشخاص الذين يدخلون الاتحاد الأوروبي بطريقة غير قانونية وقد أصبحت فرونتكس مكوناً أساساً للبعد الخارجي للسياسة الأوروبية وتستند أنشطتها إلى طريقتين تفضلها الدول والمتمثلة في:

❖ -التعاون العملي وتعزيز قدرة الدول العالم الثالث على احتواء الظاهرة (Ibid, p137).

-بناء القدرات لا يتوافق بعض أنشطة فرونتكس مع التزامات الدول الأعضاء المنبثق عن اتفاقية جنيف والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، كما تنطوي عمليات فرونتكس خارج الحدود الإقليمية على مسؤولية الدول الموجودة وهنا تبرز أوربة الحدود الخارجية وتبقى فرونتكس فعاليتها محدودة (Ibid,p138). بسبب عدم التزام الدول الاعضاء

فأسلوب الترحيل قوة قاسية تبدو أحياناً غير متوافقة مع الدولة الليبرالية الحديثة القائمة على اقتراح حقوق الإنسان. (Ibid, p139).

وقد تم تطوير مثل هاته السياسة والأسلوب في الثمانيات من طرف ألمانيا، وهو أداة جديدة لسياسة الهجرة. (Axel,2006, p11) العودة أو الترحيل تشمل الإعداد أو التنفيذ الهادف للعودة لبلد المنشأ أو العبور (Ibid, p15). فهو ليس أداة للسيطرة على تدفقات الهجرة ولكنه تكتيك عقابي، (Inogen 2012, p12).

ففي سبتمبر 2017 تقرر المفوضية الأوروبية من وضع توصيات بشأن تنفيذ سياسة أكثر فعالية لأسلوب الترحيل القسري وزيادة عمليات الترحيل

(Chris, 2020p, 17),

1.4.. الشرطة الأوروبية (اليوروبول):و التي أنشأت بموجب معاهدة ماستريخت ،و هي منظمة مختصة في تنسيق التحركات و رصدها مع دعم فرق البحث المشتركة و تبادل المعلومات بين أجهزة الامن الأوروبية و مختلف القضايا و المسائل التي تهدد الامن الأوروبي و حيث تتجلى عملية إضفاء الطابع المؤسسي إِمّا من خلال إنشاء أنظمة جديدة حيث يقدم في هذا الإطار اليوروبول مثال جيداً وأولوية مجالات التدخل لهذه الهيئة المنشأة لمكافحة الاتجار بالمخدرات، غسيل الأموال، والإرهاب ليشمل المساعدة في الهجرة غير الشرعية والتصدي لها ففي الممارسة العملية تشارك اليوروبول بشكل تدريجي في مكافحة تهديد الظاهرة بكل جوانبها من خلال تعاون وثيق مع وكالة حرس الحدود فرونتكس. (Adel, op cit, p 128) .

الكلية الأوروبية للشرطة: (CEPOL): 2.4...

هي جهاز تابع للاتحاد الأوروبي والتي تأسست في 2005، حيث تجمع هذه الوكالة كبار مسؤولي أجهزة الشرطة في أوروبا وهي لا تتمتع بصلاحيات التدخل الميداني المباشر في مجال تهريب المهاجرين بل مخول لها تقديم اسهاما فعالا من خلال شبكة تعليمية الكترونية تقدم معلومات لأجهزة مراقبة الحدود (أبو سكين، 2018، ص50). في سياق الحديث عن التعاون الشرطي نجد الأنتربول أيضا منظمة معنية بمشاكل الهجرة غير الشرعية ثم إنشاؤها في 1923م والتي تتضمن نظام البحث الخاصة به في جميع أنحاء العالم، بحيث يتم تبادل المعلومات على المستوى العالمي من خلال مكاتب الإنتربول الوطنية بما فيها المتورطون في الجريمة العابرة للحدود الوطنية، ونظرا لتزايد تدفقات الهجرة غير الشرعية عبر العالم وما يتعلق من تهريب الأشخاص طورت الأنتربول أنشطتها في هذا المجال إلى حد كبير بالتنسيق مع فرع الجريمة المنظمة وعقدت العديد من الندوات المتخصصة مع خبراء الإنتربول والتي يتم تنفيذ مشروع خاص لتعزيز التعاون. مع (the vesergrad states من خلال مكاتب الاتصال التابعة للمركز الدولي لتنمية سياسة الهجرة التابعة لحرس الحدود وشرعت الأنتربول مؤخرا في التخطيط في كيفية مكافحة الهجرة غير الشرعية . (jons,2002,p10)

بالحديث عن المنظمات الدولية يجب إشراك المنظمة الدولية للهجرة في مكافحة المهاجرين غير الشرعيين في جهاز غير تابع للأمم المتحدة تأسست عام 1951 لتنظيم نقل المهاجرين من أوروبا إلى ما وراء البحار في التسعينات، نمت عضوية المنظمة الدولية للهجرة بشكل كبير في جميع أنحاء العالم، تتعامل بشكل كبير ومتزايد مع قضايا سياسية ذات صلة بالهجرة كالاتجار بالمهاجرين، حيث تنطلق حملات إعلامية في العديد من الدول لردع الاتجار بالمهاجرين في النمسا مثلا أطلقت مبادرة كبدية للعمل بشأن اتفاقية الأمم المتحدة تهدف في محتواها إلى معاقبة المتاجرين بالبشر في سياق خطة عمل عالمية كضرورة لمحاربة الهجرة غير الشرعية، وتنتج المبادرة التجارية 1998-2000 صياغة بروتوكول إلحاقها باتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أيضا التطرق إلى العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والجريمة بالتشاور الوثيق مع الأمم المتحدة وبروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة المهاجرين برا وبحرا وجوا وبرتوكول منع وقمع معاقبة الاتجار بالبشر بحلول نهاية 2000 في باليرمو لكنها لم تدخل حيز التنفيذ (Ibid,p71).

إن الهجوم الإرهابي في 11 سبتمبر 2001 الذي أدى إلى حملة دولية ضد تشديد السياسات الأمنية بشأن الهجرة غير الشرعية، وتوقيع الاتفاقيات الأمنية وفرض عقوبات ضد المساعدين والذين ينقلون المهاجرين غير الشرعيين.

ومن أجل إضفاء الطابع الخارجي على الحدود ومراقبتها تمكنت أوروبا من فرض عدة اتفاقيات مع دول المغرب العربي بشأن تقليص عدد المهاجرين، من أبرز هاته الاتفاقية الثنائية لإعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية وإعادة قبولهم: اتفاقية بين تونس وإيطاليا عامي 1998-2001

كما شكل قانون 03 فيفري تحول مهمة بشأن السياسات التي تعالج الهجرة غير الشرعية، لأنها تستهدف المهاجرين عبر شبكات التهريب، كما تبنت بلدان المغرب العربي قوانين قمعية ضد تهريب المهاجرين بين سنة 2003 و 2008، وضمن هذا السياق أبرمت اتفاقيات شراكة مع تونس والمغرب والجزائر دخلت حيز التنفيذ سنوات 1998 و 2000 و 2005 على التوالي، كما تبنت بلدان المغرب العربي بشكل متزامن تقريبا هذه الفترات قوانين وسياسات قمعية ضد تهريب المهاجرين ولا تستهدف المهاجرين فقط بل أولئك الذين ينظمون شحنات المهاجرين غير الشرعيين، وبعد أحداث 11 سبتمبر

دخول وإقامة الاجانب في المغرب بشكل غير قانوني والهجرة أيضا بشكل غير شرعي (kassne and,doergonon,2014,p12)

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن إيطاليا تابعت بشكل مستقل ترتيبات مع المغرب وتونس وليبيا وعقدت اتفاقيات ثنائية بشأن القبول بشكل أساسي وربطها بالمساعدات التنموية ذات الحجم الصغير وفي أكتوبر 2004 أرجعت إيطاليا 1000 شخص إلى ليبيا والتي بدورها رحلتهم إلى مصر ونيجيريا (Edward's, 2006,p15).

كما ترى ليبيا العكس ولم تفعل ذلك الاعتراف باتفاقية جنيف أو تطبيق إجراءات اللجوء لمنظمة الوحدة الإفريقية، فالمهاجرون حرموا من حق اللجوء، بالرغم من وصولهم إلى إحدى دول الاتحاد الأوروبي

واستجابة للزيادات الملحوظة في تدفقات المهاجرين غير الشرعيين قدمت إيطاليا عدد من التعديلات في 2008 فيما يتعلق بإبعاد غير المواطنين، والاحتجاز 2009، كما ادخلت خدمة أمنية والتي من بين الأمور الأخرى أدخلت ما يسمى جريمة الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى اللوائح الأكثر صرامة بالرفض على الحدود الخارجية والسواحل البحرية (European migration,2012,p18).

وفي حالة عدم وجود مبادرات سياسية مترابطة من الاتحاد الأوروبي، عملت بهذا الشأن كل من إسبانيا وإيطاليا وسعا منهما وراء أجنداتهم الوطنية الخاصة بهم أدى إلى زيادة عسكرة الهجرة عبر مكافحة جماعية على طول حدود الاتحاد الأوروبي وحدود البحر الأبيض المتوسط بعد أن فقدت أجندات الاتحاد الأوروبي مصداقيتها منذ سنوات مثل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية، حيث تهتم وثيقة الأمن السياسية بموضوع الأمن وتولي الاهتمام بالقضايا الأمنية والتدابير اللازمة مثل الدوريات الساحلية كما سبق وذكرناها المتمثلة في فرونتكس Frostex، والتكنولوجيا الكاشفة وهي أفضل إدارة للهجرة لدول شمال إفريقيا، واتفاقيات إعادة القبول والحوار السياسي (Edward's,op cit,p16).

5..المسار التعاوني الأورومغاربي ضمن حوار 5+5 وتجسيد لمسار برشلونة:

من بين المساعي الأور ومغربية في إدارة الهجرة نجد اتفاقا خمسة+خمسـة والذي أعلن عن هذا المسار في 1990 ويضم كل من الدول المغربية الخمسة (تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا وليبيا) من جهة دول شمال البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى (فرنسا-إيطاليا-إسبانيا-البرتغال ومالطا). والذي تضمن ثلا وللد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ثم بعث فرق أمنية لتعزيز الرقابة على الصعيدين الأوروبي والمغربي مجهزة بأحدث التقنيات.

أما المجال الاقتصادي، فقد ركز على التأكيد على ضرورة معالجة التوازن في مجال التنمية وبخصوص المجال الاجتماعي والثقافي والذي ركز فيه على مجال الهجرة والتكوين.

وفي إطار مباحثات خمسة + خمسة ثم إدراج ملف الهجرة غير الشرعية لأول مرة في قمة تونس التي خصصت لدراسة مجال الهجرة في الفضاء المتوسطي المنعقد يومي 16 و 17 أكتوبر 2002 في اجتماع الرباط في 22 و 23 أكتوبر 2003، ولقاء الجزائر في سبتمبر 2004 تمت في هذه اللقاءات كيفية بناء حوار وتعاون فعال بين الأطراف بخصوص حركة تنقل الأشخاص ومحاربة الدخول السري، وتنظيم وتحسين وضعيات العمال المهاجرين بإبرام اتفاقيات إعادة القبول والإدماج بين الدول المعنية بها أي دول الانطلاق ودول العبور. (طبيعة، حجاج، 2016، ص31).

وهذه المباحثات وليدة ظروف دولية وإقليمية من ميزة طبيعتها تداعيات نهاية الحرب الباردة ومعطيات تاريخية ميزت المنطقة، كما ترتبط بخلفية استراتيجية أنتجت تحولات نهاية الحرب الباردة التي استدعت معالجة عدة قضايا لمقاربة أمنية وتعاونية. (بن سعدون، 2011، ص136-137)

مسار برشلونة 1995 ركز على ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة المغربية وطرق مواجهتها والتي تمثل لأوروبا تهديدا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا بين طرفي الشراكة. كما سيشهد المتوسط أيضا تزايد سكاني كبير ما يسمة بالقنبلة السكانية فسوف تزيد المخاوف والمدرجات بشأن الكثافة السكانية فمن المتوقع ان يصل الى 500 مليون نسمة سنة 2025 (كريم، 2024)

وببقى إعلان برشلونة هو تأكيد لمبادئ تقوم على الحوار والتعاون وتهدف إلى تنمية اقتصادية شاملة لسكان منطقته البحر المتوسط، إضافة إلى تنمية اجتماعية ضرورية لكل دولة مشاركة. (جودت مناع، 2006، ص53).

وحيث التزمت الدول الأوروبية بدعم المشاريع الاقتصادية في الدول العربية المتوسطية البدء في إعداد كما لوحظ في نوفمبر 1995 بمثابة نقطة انطلاق للشراكة الأورو متوسطية وهي إطار واسع من المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية كما أشرنا سالفًا والتعاون الثقافي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الجنوبية والشرقية لحوض البحر الأبيض المتوسط ثلاثة محاور أبرزها محور المجال الأمني الذي يركز على البحث في المسائل الأمنية والسياسية ذات المصالح المشتركة.

حيث تشير الإحصائيات أن 90% من الجزائريين، و 72% تونسيين، 45% مغاربة، تستضيف إسبانيا وإيطاليا على التوالي 20 و 13% من المغاربة، وإيطاليا 16% من التونسيين الذين يعيشون في الاتحاد الأوروبي، ففي هذه الاتفاقيات على النتائج غير المرغوب فيها. (O.Oncho, 2012, p151).

كما تقوم الشراكة ضمن مسار برشلونة على آليات، حيث تتمثل على المساعدات المالية المحور الأساسي الذي تقوم عليه هذه الشراكة بالإضافة إلى تقديم الدعم والمساعدة لدول جنوب المتوسط لتخطي المرحلة الانتقالية بما يسهل عملية اندماجها في منطقة التبادل الحر. (كاتب، 2013، ص190)

ويعكس هذا المعطي المتمثل في ضمان الاستقرار السياسي لمنطقة جنوب المتوسط تطلع أوروبا لتوفير استقرار دائم من خلال سعيها إلى إعادة تنظيم محيطها الخارجي واحتوائه لكافة مصادر التهديدات والخطر المؤكد والمحتمل (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية) ولعل الشراكة المتوسطية كما سبق وأشرنا أنه ثم عقد مؤتمر برشلونة 1995 بهدف تعزيز العلاقات بين الدول المنطقة من خلال نهج عالمي منسق في تكامل لتوحيد علاقات ثنائية وعلى وجه الخصوص مشكلة الهجرة غير الشرعية وضغوطاتها ودمج المهاجرين على أنها أولوية إطار العمل عابر لمجالات الثلاث السياسية والثقافية والاجتماعية لهذه الشراكة. (guibilaro, 1995, p07).

خاتمة وتوصيات :

- ✓ من خلال عرضنا لمجمل الأفكار التي تستوجب الدراسة البحثية نلخص إلى النتائج التالية:
- ✓ الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة اكتسبتها صفة العبور الحدودي، عبر العديد من المنافذ البحرية والدولية ولهذا توسعت نطاق المعالجة لهذه الظاهرة على جميع الأصعدة والمستويات سواء من جانب جهود الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها أو من جانب الاتحاد الأوروبي في معالجة الظاهرة وعلى مستوى الاتفاقيات بين الدول المعنية ومناطق، حيث تنوعت الإجراءات القانونية والأمنية المشتركة في مواجهة تهديداتها الأمنية
- ✓ اعتمد الاتحاد الأوروبي في حل مشكلة الهجرة غير الشرعية من وضع إطار عملي وممارساتي استراتيجي ممثل في العمل الجماعي بين الدول المعنية والدول الأعضاء لاحتواء الظاهرة وذلك عبر تكثيف الحماية على الحدود الخارجية والتي جعلته يبادر بإنشاء العديد من الآليات لتوقيف المنحى التصاعدي لتهديد الهجرة غير الشرعية العابرة للحدود وعلى رأسها نظام شنغن ووكالاتها المتخصصة فرونتكس، الإنتربول واليوروبول وغيرها من الآليات على المستويين الأمني والسياسي
- ✓ وكل هاته الآليات التي سبق وذكرناها في المتن وكذلك الحوارات والمباحثات وأطر الشراكة سعيها تقنين الهجرة غير الشرعية ومراقبة الحدود وكذلك المحافظة على التماسك الاجتماعي خوفا من الجنديات المختلفة الوافدة بشكل غير قانوني.
- ✓ وفي الأخير نوصي بأنه من المؤكد إن السياسات الأمنية المتشددة التي اعتمدتها كمقاربة أساسية ممنهجة في التصدي للهجرة غير الشرعية فشلت إلى حد بعيد للتقليل من تدفقات الهجرة غير الشرعية وجاءت بنتائج عكسية لأنها ركزت كلها على حماية الحدود وليس إدارة الأزمة بشكل جيد، وفي ظل تلك السياسات الأمنية المشددة تنامت بشكل غير مسبوق أعداد المهاجرين

- ✓ ضرورة التنسيق والتعاون بشأن حراسة مكثفة للحدود الخارجية بين الدول المستقلة والمصدرة
- ✓ معالجة دوافع وأسباب الهجرة غير الشرعية من جذورها وإعطاء فرص وحلول منطقية للقضاء بشكل كلي على تهديداتها الأمنية.
- ✓ تقديم البرامج التنموية خاصة في الدول النامية من خلال تقديم قروض ومساعدات مالية لخلق فرص للاستثمارات المحلية في البلدان المعنية لتوفير مناصب الشغل وإصلاح المنظومة الاجتماعية.
- ✓ تشديد الإجراءات الأمنية في نقاط العبور الرئيسية والممرات البحرية وردع المشجعين لأفكار الهجرة غير الشرعية بين الشباب
- ✓ القيام بدورات تكوينية ولقاءات ميدانية صحفية وإعلامية تحسيسية وتوعوية تجسد فكرة مظاهر الهجرة غير الشرعية وكيفية موت الشباب في عرض البحر الأبيض المتوسط وخطورتها ونتائجها العكسية.

6.. الببليوغرافية/ قائمة المصادر والمراجع :

أولاً: المراجع باللغة العربية)

1. الكتب

- أحمد الشيشني، عزت (2010)، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- العايب، خير الدين (2002)، الشراكة الأوروبية المتوسطية في ظل التحولات الدولية الجديدة: الإطار العربية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة.
- غربي، محمد (2014)، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجيات المواجهة، (ط1)، تونس/بيروت: ابن النديم للنشر والتوزيع، ودار الروافد الثقافية ناشرون.
- حمدي، شعبان (د. س. ن)، الهجرة غير المشروعة بين الضرورة والحاجة، مصر: مركز الإعلام الأمني.
- كاتب، أحمد (2013)، خلفيات الشراكة الأورو-متوسطية، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع.

2. المجلات والدوريات العلمية

- حاجي، فتحي (2020)، "الهجرة غير الشرعية العابرة للحدود بين البحث عن الأسباب وجهود مكافحتها"، مجلة مدارات سياسية، المجلد (04)، العدد (03).
- طبيعة، أحمد؛ وحجاج، مليكة (2016)، "الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة وآليات الحماية"، دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر (جوان).
- المجدوب، طه (1996)، "الأمن الأوروبي المتوسطي من وجهة نظر مصر"، مجلة السياسة الدولية، العدد 124.

3. الرسائل الجامعية

بن سعدون، اليامين (2011)، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5، [مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية]، باتنة: جامعة الحاج لخضر.

بوضياف، ياسين (2013)، انعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري، [أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه]، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

جودت، فلنتينا؛ ومناع، حسن (2006)، عشر سنوات على إعلان برشلونة... تقييم نقدي للنتائج، [مذكرة مكملية لنيل شهادة الماجستير]، فلسطين: جامعة بيرزيت.

عودة، فريزة (2014)، مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، [أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم في القانون العام]، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Da Silva, José Graziano (2017), The Future of Food and Agriculture: Trends and Challenges, Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO).

Watson, Scott D. (2009), The Securitization of Humanitarian Migration: Digging Moats and Sinking Boats, London and New York: Routledge.

Baldwin-Edwards, Martin (2006), "Between a Rock and a Hard Place: North Africa as a Region of Emigration, Immigration and Transit Migration", Review of African Political Economy.

Broeders, Denis and Engbersen, Godfried (2007), "The Fight Against Illegal Migration: Identification Politics and Immigration Counterstrategies", American Behavioral Scientist, Vol. 50, No. 1.

Chappell, Laura (2011), The Impacts of Irregular Immigration, Background paper.

European Commission (2012), European Migration: Practical Measures to Reduce Irregular Migration, European Migration Network (EMN) Studies.

European Migration Network (EMN) (2012), Practical Measures to Reduce Irregular Migration, EMN Studies.

Global Commission on International Migration (GCIM) (2005), Summary of the Report of the Global Commission on International Migration, 13 October 2005, United Nations Secretariat, Department of Economic and Social Affairs, Fourth Coordination Meeting on International Migration.

Guibilaro, Donatella (1995), "Migration from the Maghreb and Future Prospects", International Labour Review (Geneva), Vol. 134, No. 3.

De Haas, Hein (2006), Irregular Migration to the Maghreb and the European Union: An Overview of Recent Migration Trends, Geneva: IOM.

IOM and UNFPA, International Migration and Development: Contributions and Recommendations of the International System, A Publication of the United Nations System, Chief Executives Board for Coordination, Geneva.

Jones, Chris (2020), Deportation Union: Rights, Accountability and the EU's Increased Forced Removals, Statewatch / European Society Initiative.

Kasser, Hassen and Drougnon, Paul (2014), "The Big Crossing: Illegal Boat Migrants in the Mediterranean", European Journal of Public Health, Vol. 24, Supplement 1, Oxford University Press.

Kreienbrink, Axel (2006), Voluntary and Forced Return of Third-Country Nationals from Germany, Research Study 2006 in the framework of the European Migration Network, Germany.

Neri, Kiara (2021), "Le droit international face aux nouveaux défis de l'immigration clandestine en mer", Revue québécoise de droit international (RQDI), Disponible sur: sqdi.org.

Orovcanec, Astrid (2015), "Security in the 21st Century: In Search of New Research Paradigms and Approaches", Researching Security: Approach, Concept and Policies, International Scientific Conference, Ohrid, 2-3 June 2015.

United Nations (2006), Compendium of Recommendations on International Migration and Development, Department of Economic and Social Affairs, New York.

Widgren, Jonas (2002), "Multilateral and Bilateral Cooperation Structures to Prevent Irregular Migration", Conference on Irregular Migration in the Mediterranean Region: Proceedings (Athens, 3-4 October 2001), Strasbourg: Council of Europe.

Atak, Adil (2009), Les effets de l'eupéanisation de la lutte contre la migration irrégulière sur les droits humains des migrants, [Thèse de doctorat], Faculté de droit, Université de Montréal.

Oucho, John O. (2012), Project Document Development: Institutional and Policy Aspects of International Migration between Africa, Europe and Latin America and the Caribbean, United Nations.

Tyler, Imogen (2012), Deportation Nation, [Thesis, May 2012], Quoted in Kirkup and Winnett.

Yorio, Shaima (Juillet 2020), Thèse présentée comme exigence partielle du doctorat en sociologie, Université du Québec à Montréal, Service des bibliothèques.